الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الإصلاح الاقتصادي

أ. رمضاني محمد
أستاذ مساعد– كلية الحقوق والعلوم التجارية
– جامعة مستغانم

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة فعالية السياسة النقدية للدول النامية التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي في السنوات السابقة. ونحاول التطرق إلى ظاهرة كبر حجم الاقتصاد غير رسمي في هذه الدول وتبيان مدى استفادتها من تجاربها السابقة عبر برامج الإصلاح للوصول إلى رسم سياسة نقدية فعالة في ضوء وجود هذا الاقتصاد.

خلصنا من خلال هذه الورقة البحثية بأن الاقتصاد الموازي الكبير يقلل من فرص نجاح السياسة النقدية ويشكك من جدوى هذه الإصلاحات.

Abstract :

The aim of this article is to study the effectiveness of monetary policy for developing countries that have implemented programs of the International Monetary Fund in previous years. By the way, we try to address the magnitude of the phenomenon of informal economy in these countries and to show how they benefit from their previous experiences with reform programs to get to draw an effective monetary policy in the light of the existence of this economy.

This research shows that the large parallel economy minimize the success of the monetary policy and the reform programs.

1- مقدمة:

يواجه الكثير من الدراسات الحالية التي تحاول معالجة ظاهرة توسع واستفحال النشاطات الموازية داخل اقتصاديات الدول مشكل المعطيات والإحصائيات الاقتصادية الكلية، نظرا لكون أن أهم خصائص الاقتصاد غير رسمي هي خاصية السرية.

وبما أن السياسات النقدية تبنى على أساس المجمعات الاقتصادية الكلية، فغالبا ما تتعرض هذه السياسات للفشل إذا ما بنيت على أساس معطيات خاطئة أو ناقصة أو مشوهة وللأسف فان معظم الدول النامية تعاني من كبر حجم الاقتصاد الموازي، كما أن معظم برامج الإصلاح الاقتصادي لم تقضي نهائيا على الدائرة غير رسمية.

تأتي هذه الورقة البحثية لتلقي الضوء على واقع وحقائق ومستقبل السياسات النقدية للدول النامية في ظل التزايد المطرد لظاهرة الاقتصاد غير رسمي، مركزين في ذالك على حالة الجزائر.

1.1- مشكلة الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة تحديد جذور الاقتصاد غير رسمي داخل الاقتصاديات الوطنية وتوضيح دائرته رغم اختلاف الإيديولوجيات ودرجات التقدم الاقتصادي في الدول وتبيان ما إذا كان الاقتصاد غير الرسمي هو السبب المباشر في فشل السياسات النقدية وحدوث الأزمات المالية.وبالمقابل بماذا يفيدنا هذا الرصد في الحد من هذه الظاهرة السلبية من رسم سياسات نقدية ناجحة ولهذا طرحنا إشكالية البحث كما يلي:

إلى أي مدى ساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في تحسين أداء السياسات النقدية للدول النامية في ظل تنامي الدائرة غير رسمية لاقتصادياتها ؟

2.1- فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية السابقة و محاولة الوصول إلى نتائج أكثر دقة نستعين بالفرضيات التالية:

- الاقتصاد غير الرسمي يؤثر سلبا في الحساب الصحيح للمجمعات الكلية؛
- لا يمكن إهمال حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول النامية؛
- هناك علاقة تأثير –تأثر بين الاقتصاد الرسمي وغير رسمي؛
- فرص نجاح السياسة النقدية في ظل الاقتصاد غير رسمي ضئيلة.

3.1- هدف الدراسة:

تحاول هذه الورقة الوصول لثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- فهم جذور الاقتصاد غير الرسمي؛

- التعرض لواقع وحقائق السياسة النقدية في إطار الاقتصاد غير الرسمي؛
- البحث في محاولة ضبط السياسة النقدية للاقتصاد الجزائري فدر المستطاع في انتظار نجاح عمليات دمج النشاطات غير رسمية .

4.1- عيّنة البحث و فترة الدراسة:

تخضع عيّنة البحث لطبيعة الموضوع حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري هو النموذج المختار للدراسة بالاعتماد على المتغيّرات الكليّة في إجراء مقارنة تحليلية لسياسات النقدية التي تدخّلت بها السلطات النقدية.

أمّا بالنّسبة للمجال الزمني فيمتّد من سنة 1998 إلى غاية 2010 ، وهذا تبعا لانتهاء الجزائر من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في إطار توصيات صدوق النقد الدولي.

5.1- أسلوب و أدوات التحليل:

للتأكّد من صحّة فرضيات الدراسة ورغبة منّا في الحصول على نتائج أكثر دقّة رغم نقص الإحصاءات حول الاقتصاد غير رسمي في دولة العيّنة، أخذنا بالمنهج الوصفي في عرض مفاهيم الظاهرة و توضيح أسبابها.

والمنهج التحليلي في كيفيات رسم السياسات النقدية لمحاولة استخلاص أفضل الطرق لرسم هذه الأخيرة في ظل الاقتصاد غير الرسمي.

6.1- حدود ونطاق الدراسة:

نظرا لصعوبة قياس أنشطة الاقتصاد غير الرسمي قياسا دقيقا ومباشرا اعتمدنا إلى حدّ كبير على تحليل تأثيره على الاقتصاد الرسمي وإجراء نوع من المحاكاة بين الأداء النظري للسياسات النقدية من الناحية النظرية واختبار الروابط بين نوعية هذه الأخيرة والأداء الاقتصادي.

2- الإحاطة بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي:

إنّ ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة لا نظامية من حيث الشّكل ومن حيث المصطلح حيث تعدّدت المصطلحات للدّلالة على هذه الظّاهرة فنجد مسمّيات: الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد اللاّنظامي، الاقتصاد السرّي، الاقتصاد الخفيّ، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الأسود، والاقتصاد التّحتي. وفي الحقيقة كلّ هذه المسميات تتفق على سريّة ولا نظامية هذا الاقتصاد.

1.2- نظرة حول الاقتصاد غير رسمي:

1.1.2- ماهية الاقتصاد الغير رسمي:

إنّ تحديد تعريف معيّن للاقتصاد غير رسمي يتوقّف أساسا على الزاوية التي ننظر منها لهذا الاقتصاد و على الإيديولوجية التي تتبنّاها الدولة.

يعرّف سميث فيليب « ***Smith* Philip** » الاقتصاد غير رسمي على أنه " إنتاج السّلع والخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروع والذي يتجنّب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الدّاخلي الخام"[1]

ويذهب فيتوطانزي « ***Vito Tanzi*** » إلى تعريف الاقتصاد غير رسمي على أنّه" مجموع الدّخول المكتسبة غير المبلّغة للسلطات الضريبية أو مجموع الدخول غير واردة في الحسابات القومية" [2]

ويعرّف مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة (C.S.O) الاقتصاد غير رسمي على أنّه "مجموع الأنشطة الاقتصادية التي يتولّد عنها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية و المناط بها عادة وضع مقاييس الدخل القومي والناتج القومي"[3]

2.1.2- خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

بالاستناد على مختلف التعاريف لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي يمكن استخلاص خصائص هذا الأخير:

- **خاصية السريّة:** كلّ نشاط إنتاجي لسلع أو خدمات أو نشاط مالي غير مصرّح به للجهات الوصيّة في الدولة ضمن دائرة الاقتصاد الرسمي يعتبر نشاطا سريا غير رسمي ؛
- **خاصية اللانظامية:** نقصد بهذه الخاصية خروج هذا النّوع من النشاطات في سوق السلع والخدمات، سوق العمل أو السوق النقدي عن كل تنظيم قانوني معمول به في القطر الاقتصادي التي تنشط به ممّا يجعل حقوق وواجبات العاملين بهذا القطاع غير محدّدة وغير واضحة وخالية من أيّ نوع من أنواع الحماية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي؛
- **خاصية الشمولية:** شمولية هذا الاقتصاد هو وجوده في كافّة الدّول بغضّ النّظر عن درجة تقدّمها أو تخلّفها حتّى وإن وجد اختلاف في نسبة هذا الاقتصاد بالنسبة لإجمالي الناتج

---

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي***"التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود"*** الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية،2006، ص15

[2] فيتو تانزى ***"الاقتصاد السري أسباب هذه الظاهرة العالمية آثارها"*** مجلة التمويل و التنمية، عدد4 ،ديسمبر1983،ص10,

[3] عاطف وليم أندراوس" ***الاقتصاد الظلّي"*** مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005،ص15.

القومي والجدول التالي يوضّح نسبة الاقتصاد غير الرسمي في مجموع بلدان العالم مصنّفة حسب درجة تقدّمها؛

- **خاصية المشروعية وغير المشروعية:** لا يفرّق الأعوان الفاعلين في الدائرة غير الرسمية بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع فقد يتمّ الاتجار في سلع مسروقة أو مخدّرات أو تهريب وهي عبارة عن نشاطات غير مشروعة بقوّة القانون.

إلاّ أنّ الاقتصاد غير الرسمي قد يمس أيضا نشاطات مشروعة كالأعمال الحرّة غير المبلّغ عنها لإدارة الضّرائب أو القيام بأعمال تجارية دون سجلّ تجاري.

3.1.2- حجم الاقتصاد غير الرسمي:

إن الطابع السري الذي يتميّز به الاقتصاد غير الرسمي يصعّب جدّا من عملية حسابه بشكل دقيق أو حتى تقديره. وذلك حتى على المؤسسات المالية العالمية المتخصّصة كصندوق النقد الدولي والذي يعطي أرقاما غير دقيقة ومتباعدة في بعض الأحيان عن هذا الاقتصاد حتى في الدول المتقدمة والجدول التالي يوضح حجم الاقتصاد غير الرسمي في ثماني دول متقدمة

الجدول 1

حجم الاقتصاد غير الرسمي في ثماني دول مرتفعة الدخل

البلد	متوسط النسبة بين 1996 و 2006%
كندا	13.1
فرنسا	12.4
إيطاليا	28.4
اليابان	7.9
أمريكا	7.00
المانيا	14.6
المملكة المتحدة	9.9
اسبانيا	19.7

Source : *Friedrich Schneider and Andreas Buehn* Shadow Economies and Corruption All Over the World: Revised Estimates for 120 Countries, *University of Linz, Austria; Technische Universität Dresden, Germany,*
http://www.economics-ejournal.org/economics/journalarticles/2007-

أما الدول النامية فتسجل نسب أعلى بكثير من تلك المسجلة في الدول المتقدمة والجدول (2) يوضح ذلك:

الجدول 2

نسبة الاقتصاد غير الرسمي لبعض الدول النامية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

الدولة	السنوات								متوسط النسب
	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
الجزائر	33.5	34.1	33.9	34.1	34.6	35.0	35.6	35.8	34.6
الارجنتين	25.4	25.4	25.1	25.3	25.4	25.6	26.0	(2-)	25.5
البرازيل	39.6	39.8	39.9	39.8	39.7	39.9	40.0	-	39.8
الصين	13.0	13.1	13.0	12.9	13.1	13.4	13.6	13.9	13.2
الكوديفوار	43.6	43.2	43.3	43.3	43.2	43.3	43.4	43.5	43.4
مصر	35.1	35.1	35.1	34.8	34.9	34.9	35.2	35.4	35.0
غانا	41.5	41.9	42.4	42.1	42.0	42.1	42.3	-	42.1
الهند	23.1	23.1	23.3	23.5	23.7	24.0	24.4	24.6	23.7
اندونيسيا	19.3	19.4	19.2	19.0	18.9	18.6	19.5	-	19.1
ايران	19.2	18.9	18.9	19.3	19.6	19.7	19.6	19.6	19.4
الاردن	-	-	20.5	20.6	20.8	21.3	21.8	21.5	21.1
كينيا	33.9	34.3	34.4	34.0	33.6	34.0	34.3	34.7	34.2
الكويت	20.3	20.3	20.2	20.1	20.3	20.5	20.6	20.8	20.4
ماليزيا	30.9	31.1	30.7	30.7	30.7	30.9	31.1	-	30.9
المكسيك	30.0	30.1	30.2	30.2	30.7	30.8	31.1	-	30.4

Source*: Friedrich Schneider and Andreas Buehn*, op, cit, p19

4.1.2– علاقة الاقتصاد الرسمي بالاقتصاد غير الرسمي:

من الأمور التي تساعد على فهم الاقتصاد غير رسمي توضيح العلاقة بينه وبين الاقتصاد الرسمي حيث لا يمكن أن نهمل علاقة تأثير – تأثر بين هذين الأخيرين.

حيث أن الحاجة لزيادة الإنفاق العام من قبل الدولة مع اتساع مهامها تفرض عليها زيادة معدّل الاصدار النقدي أو زيادة معدل الضغط الضّريبي خاصة مع القطاع الخاص الذي يتكيف مع هذه الزيادة بالاتجاه نحو الاقتصاد الموازي ورفع نسب التهرب الضريبي.

كما قد يأخذ الاقتصاد غير الرسمي سلع وخدمات يستعملها لاستهلاكه الوسيط من الاقتصاد الرسمي ليستخدمها في إنتاج سلع جديدة في الاقتصاد الموازي ومن ثم إعادة بيعها في السوق الوطنية.

كما قد يترجم السوق الموازي التطبيق الفعلي لقانون العرض والطلب الذي قد تغيّبه برامج التخطيط في السياسة الاقتصادية العامة للدولة ومن هنا قد يكون السوق الموازي في بعض الحالات المرآة الأوضح لمستوى الأسعار بعيدا عن سياسات التدعيم.

2.2- جذور الاقتصاد غير الرسمي:

نظرا للظروف التي سادت أسواق السلع والخدمات وأسواق العمل ومعدّلات النمو الديموغرافي العالية المسجلة في معظم دول العالم تطوّر الاقتصاد غير الرسمي بعد سنة 1980.

ولكون هذه الظاهرة ذات جذور إدارية، اجتماعية واقتصادية فكتحصيل حاصل ستكون أسبابها إدارية، اجتماعية واقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى ممّا يؤدي إلى اختلاف حجم هذا الاقتصاد من دولة إلى أخرى ونجمل هذه الأسباب فيما يلي:

1.2.2- الفساد الإداري:[4]

حقيقة من حقائق الحياة في بعض البلدان أن أحد أسباب تعاظم الاقتصاد الموازي هو الفساد واستغلال السلطة العامّة في تحقيق مآرب خاصّة وذلك من خلال:

- الرقابة على تقديم الحوافز الضريبية؛
- إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة معيّنة؛
- الرشوة والبيروقراطية في معالجة ملفّات المشاريع خاصّة مشاريع المؤسسات الفردية والصغيرة.

2.2.2- عجز الدائرة الرسمية عن توفير وظائف كافية :

إن الاقتصاد الرسمي غير القادر على خلق قدر كافي من الوظائف يدفع بالقوة العاملة الموجودة في حالة بطالة إلى البحث عن عمل في السوق الموازي مما يزيد في حجم هذا الأخير ويزيد من قوته.

إن تحقيق المرونة الحقيقية في سوق العمل مع خلق مناخ أكثر عدالة وأشد مواتاة للنمو بالنسبة لجميع العمال وليس مجرد الأقلية منهم الذين يندرجون حاليا في السوق المنظم سوف يحد من تعاظم السوق غير الرسمي"[5]

[4] هناك علاقة طردية قوية بين مستوى الفساد والإقتصاد الموازي فالدول التي تزيد فيها معدلات الفساد يتسع فيها حجم الإقتصاد الموازي .

3.2.2- تزايد عدم المساواة والبحث عن تعظيم الدخل:

يخلق عدم المساواة الرغبة في تحقيق فرص لتوسيع آفاق الدخل كما أن تزايد هذا التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية يدفع بالأفراد للنشاط بالسوق الموازي الذي يتيح دخل مرتفع نسبيا في بعض النشاطات ويوفر فرصة عمل بالنسبة للعاطلين أو عديمي الدخل.

كما يمكن أن يكون أحد أسباب التوجّه نحو الاقتصاد غير الرسمي هو محاولة تعظيم الدخل من خلال التقليل من التحويلات الاجتماعية الممثلة في الاشتراكات المدفوعة لصناديق الضمان الاجتماعي مقابل تأمين العمال اجتماعيا.

4.2.2- عوامل ضريبية:

ركّزت الكثير من الدراسات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي على أن العوامل الضريبية هي السبب الرئيسي في تنامي حجم هذا القطاع إذ أن زيادة معدل الضريبة يزيد من التهرب الضريبي"حيث أصبح اللجوء إلى النشاطات غير الرسمية أكثر مردودية بالنسبة لأفراد المجتمع والمشروعات الصغيرة، وهو الوضع الذي حاول " آرثر لفير" تفسيره من خلال نظرية العرض التي تربط بين النشاطات السرية وارتفاع معدّلات الضرائب"[6].

3- مقومات السياسة النقدية في ظل الإصلاح:

تعتبر الدول النامية أكثر الدول تعرض للازمات المالية بعد سنة 1980، مما جعل أمر اللجوء إلى طلب دعم صندوق النقد الدولي أمرا تفرضه ظروفها الاقتصادية المتسمة بعدم فدرتها على السداد، عجز موازين مدفوعاتها وعدم قدرة جهازها المصرفي المحلي على تمويل اقتصادياتها.

لكن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي يتلازم مع ضرورة تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي وتنفيذ وصفة نقدية صارمة.هذه البرامج التي طبقت من طرف الدول النامية ومن بينها الجزائر جعلت من بناء سياسة نقدية معينة أمرا بالغ التعقيد خاصة في ظل كبر جحم الاقتصاد الموازي.

---

[5] راجورام راجان***"من الزعة الأبوية إلى التمكين من أسباب القوة"*** مجلة التمويل والتنمية، مجلد43، العدد 3 ، سبتمبر2006. ص.55.

[6] إسماعيل بوخاوة ***"إشكالية الاقتصاد غير الرسمي النظرية و التطبيق"*** الملتقى الدولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر،جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان، أيام 16.15.14 نوفمبر2000، ص21.

1.3- المحاور الكبرى لبرامج الإصلاح الاقتصادي النقدي:

تخضع عملية الاستدانة من صندوق النقد الدولي إلى مجموعة من الشروط والتي تسمي بالمشروطية وهي بمثابة الضمانات تجاه هذا الصندوق[7]وصندوق النقد الدولي لا يري من طلبه لهذه الشروط أنها بدعة وإنما كل مدين يجب أن يقدم لدائنه ما يضمن حقه في استعادة دينه. وبما ان المدين هنا هي الدول فان ضمانات استرداد ديونها هي التزامها ببرامج إصلاح اقتصادي تضمن تحسين قدراتها على الدفع والتزاماتها المالية الدولية.

إلا أن الفكر النيوكلاسيكي المسيطر على فلسفة الصندوق تجعل من برامج الإصلاح الهيكلي والمالي برامج ذات نزعة ليبرالية يعتمد على قوي السوق و يحصر دور النقود في خاصية وسيط للتبادل. وتشجيع المنافسة التامة التي تؤدي إلى تحديد السعر وفق تلاقي قوي العرض والطلب.[8]

وتتلخص أهم توصيات الصندوق ضمن برامج الإصلاح النقاط التالية[9]:

- مراقبة التوسع النقدي بدون مقابل حقيقي؛
- تخفيض معدلات التخضم ومراقبة المستوي العام للأسعار؛
- التخصيص الجيد للموارد الاقتصادية للتقليل من الواردات وزيادة الصادرات، الشيء الذي يحسن من رصيد ميزان المدفوعات؛
- ترشيد الإنفاق العام؛
- تحرير التجارة الخارجية، الأسعار، معدلات الفائدة وتخفيض سعر الصرف[10].

2.3- جدوى السياسة النقدية في الدول النامية:

إن برامج الإصلاح الاقتصادي السابقة الذكر رسمت من طرف صندوق النقد الدولي ليكرس تطبيق اقتصاد السوق.الشيء الذي لا يتناسب وواقع الدول النامية لهذا فان تطبيق هذه البرامج بشكل مباشر قد يعرض اقتصاديات الدول النامية لازمات عنيفة.كما ان البنوك المركزية في الدول النامية لا

---

[7] مسعود أحمد، و تيموني لين، ماريان شولتسه غطاس " إعادة تركيز شرطية صندوق النقد الدولي› لتمويل و التنمية" ديسمبر 2001، المجلد 38، العدد4 ص40-41

[8] عمر صخرى" مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي"ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص88

[9] سميرة ابراهيم أيوب" صندوق النقد الدول و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي" مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006 ص -74-75.

[10]- Abdelouahab rezig "Algérie ,brésil, Corée du sud trois expériences de développement" opu, Alger, 2006, p105-107

زالت قليلة الخبرة للتعامل مع هذه الظروف. وكون أن اقتصاديات الدول النامية تتميز من الناحية النقدية بما يلي :

- ضعف الجهاز البنكي؛
- أنظمة سعر صرف ثابتة؛
- غياب سوق ما بين البنوك والأسواق المالية؛
- هيكل صادرات عادة ما يكون وحيد نظرا لضعف الصناعة و القطاع الخدماتي.

في ظل هذا الواقع فان نجاح السياسة النقدية في الدول النامية بتطلب الشروط التالية :

- تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي لاحتواء المعروض النقدي الخارج عن رقابة البنك المركزي؛
- تطوير أداء الجهاز المصرفي وعملية الوساطة المالية لمحاربة ظاهرة الاكتناز التي تؤثر سلبا على سرعة دوران النقد و الذي قد يكون سببه انخفاض مستوى الدخل[11].

4- حقائق السياسة النقدية للجزائر ما بعد برامج الإصلاح:

تعتبر الجزائر من ثمن الدول التي طبقت برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وهي بذلك تعرضت لمشروطية الصندوق وجربت توصياته النقدية إلى غاية 1 افريل 1998 تاريخ الانتهاء من برنامج التعديل الهيكلي الثاني [12]. وفيما يلي سنحاول استعراض مدى تكيف وتحسن أداء السياسة النقدية في الجزائر بعد ان طبقت وصفات صندوق النقد الدولي من خلال التحقق من إن كانت السياسة النقدية قد وصلت إلى أهدافها النهائية أم لا مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الاقتصاد غير رسمي، معتمدين في ذلك على معطيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات وبعض تقديرات المختصين.

في ظل الاتفاق على غياب أداة الإقناع الأدبي والتاثير المباشر للسياسة النقدية في حالة الاقتصاد غير الرسمي. لم بيقى أمام بنك الجزائر سوى أدوات السياسة النقدية المباشرة كالاحتياطي الإلزامي وتأطير القروض. وحتى هاتين الأداتين تبقيان محدودتا الفعالية كون أن المشروعات الناشطة خارج الدائرة الرسمية عادة ما لا تطلب التمويل من الجهاز المصرفي.

إلا أن أهم تكيف للسياسة النقدية في الجزائر على أثر تجاربها السابقة مع برامج الإصلاح الاقتصادي يمكن ذكره بما يلي:

---

[11] صالح مفتاح "النقود والسياسة النقدية "دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر،2005 ص 186

[12] مدني بن شهرة "سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية " دار هومة،2008،ص125

- التخلي عن أداة انتقائية القروض لصالح المشروعات العامة,و التخلي عن فكرة تمويل القطاع العام فقط بحيث أصبح الجهاز المصرفي الوطني يمول القطاع الخاص بشكل كبير. والجدول (3) يوضح هذا التطور.

الجدول 3

هيكل الفروض الموجة للاقتصاد الجزائري

	ديسمبر 2009	جانفي 2010	فيفري 2010	مارس 2010	افريل 2010	ماي 2010	جوان 2010
قروض للاقتصاد	3 086 545	3 052 133	3 150 957	3 186 119	3 255 923	3 105 480	3 166 563
قروض قصيرة المدى	1 320 527	1 295 198	1 377 232	1 367 626	1 398 187	1 239 915	1 276 537
قروض طويلة ومتوسطة المدى	1 766 018	1 756 936	1 773 725	1 818 492	1 857 736	1 865 565	1 890 026

المصدر: بنك الجزائر. www.bank-of-algeria.dz

- التحكم في معدلات التضخم حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاضا ملحوظا وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 4

تطور معدل التضخم في الجزائر

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم %	20.5	29	29.8	18.5	5.7	5.0

Source : Abdelmadjid BOUZIDI " les années 90 de l'économie algérienne" édition ENAG. ALGER. 1999 p54

- تميزت السياسة النقدية بغياب سياسة السوق المفتوح مما يدل على ضعف سوق ما بين البنوك؛
- التخلي عن نظام تثبيت الدينار واعتماد نظام التعويم الموجه، مما حرر جزئيا قيمة العملة الوطنية وجعلها تقترب من قيمتها الحقيقية في السوق الموازي.

5- الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة وبالاعتماد على ما سبق التطرق إليه نوجز نتائج وتوصيات هذا البحث فيما يلي:

- نجاح السياسة النقدية في الجزائر في مكافحة التضخم وتوازن ميزان المدفوعات، في حين فشلت قي الوصول إلى هدف التشغيل الكامل. يرجع ذلك إلى استحالة تطبيق الأهداف الثلاثة في نفس الوقت وهذا ما يؤكد فكرة المربع السحري د.برونال؛
- يجب مواصلة العمل بسياسة نقدية وفق أداة تأطير القروض لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لتنويع المنتوج الجزائري وتحفيز الصادرات خارج المحروقات وترقية قطاع الخدمات. هذا ما قد يساعد أيضا على الحد من ظاهرة التهريب المتمثلة في دخول السلع من أقطار أخرى بأسعار أقل؛
- خفض معدلات الخصم ومعدلات الفائدة وانتهاج سياسة انتقائية القروض للمشروعات المبتدئة لامتصاص البطالة وتوفير المزيد من فرص الشغل والتضييق على الاقتصاد غير الرسمي ومحاولة دمجه؛
- يجب على السياسة النقدية أن تلتزم بتوصيات المدرسة النقدية وذلك من خلال عدم إصدار النقود إلا وفقا لمعدل النمو الاقتصادي في القطاع الحقيقي؛

في الأخير يجب التنويه إلى أن كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي يجعل من فرص نجاح السياسة النقدية ضئيلة إلا أنه يمكن لهذه الأخيرة أن تزيد من فرص نجاحها إذا ركزت على خفض معدل الفائدة، وزيادة تمويل القطاعات الإنتاجية لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستهداف معدلات البطالة خاصة وأن جل مناصب الشغل المتوفرة حاليا في الجزائر توجد في القطاعات غير المنتجة كالإدارات العمومية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. مدني بن شهرة "**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** " دار هومة، 2008
2. سميرة ابراهيم أيوب" ***صندوق النقد الدول وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي***" مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006
3. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي*"**التهرب الضريبي والاقتصاد** الأسود"* الدار الجامعية الجديدة للنشر- الإسكندرية، 2006
4. عاطف وليم أندراوس*" **الاقتصاد الظّلي**"*مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية، 2005
5. صالح مفتاح "**النقود والسياسة النقدية** "دار الفجر للنشر والتوزيع – الجزائر، 2005
6. مسعود أحمد، وتيموني لين، ماريان شولتسه غطاس " ***إعادة تركيز شرطية صندوق النقد الدولي للتمويل و التنمية***" ديسمبر 2001، المجلد 38، العدد 4
7. عمر صخرى" **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**"ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، 1986
8. فيتو تانزى *"**الاقتصاد السري أسباب هذه الظاهرة العالمية آثارها**"* مجلة التمويل والتنمية، عدد 4، ديسمبر 1983
9. إسماعيل بوخاوة *"**إشكالية الاقتصاد غير الرسمي النظرية و التطبيق**"*الملتقى الدولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقا يد،تلمسان، أيام16.15.14 نوفمبر 2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdelouahab REZIG "***Algérie, brésil, Corée du sud trois expériences de développement***" opu, Alger, 2006.
2. Abdelmadjid BOUZIDI " ***les années 90 de l'économie algérienne***" édition ENAG. ALGER. 1999.
3. Friedrich SCHNEIDER and Andreas BUEHN *"**Shadow Economies and Corruption All Over the World: Revised Estimates for 120 Countries**",* University of Linz, Austria; Technische Universität Dresden, Germany,
4. http://www.economics-ejournal.org/economics/journalarticles/2007-
5. www.bank-ofalgeria.dz
6. www.ons.dz